مصرف سورية المركزي

ـ تمويل الحرب ـ

ثريا حجازي

يونس الكريم

تاريخ البحث 2015/9/28

مخطط البحث:

1 ـ مقدمة

2 ـ الإدارة الداخلية لمصرف سورية المركزي

3 ـ سياسات دعم الإقتصاد الكلي وتمويل الحرب

3 ـ 1 ـ المصرف المركزي كمضارب بسعر الصرف

3 ـ 2 ـ تقييد الاستثمار والمصارف ودعم الآلة العسكرية

3 ـ 3 ـ تحجيم المستوردات

4 ـ تدخل مصرف سورية المركزي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

4 ـ 1 ـ السيطرة الاقتصادية على المناطق الخارجة عن السيطرة عسكرياً

4 ـ 1 ـ 1 ـ شبكات الوسطاء

4 ـ 1 ـ 2 ـ شركات الحوالات

4 ـ 2 ـ رواتب الموظفين في مناطق سيطرة المعارضة

5 ـ توصيات ومقترحات

6 ـ الملاحق

رسالة شكر

اشكر السيد مؤنس حامد ومركز Etana Syria لسماح لنا بأعادة نشرها، ولاعتراف انهم كانوا سباقين في استشراف دور البنك المركزي في تمويل الالة العسكرية للنظام الأسد، مما يلقي الضوء على دور العقوبات الاقتصادية التي تلتها في إيقاف الالة القتل تلك.

1 ـ المقدمة

يتكون القطاع المالي في سورية من المصارف المرخصة ومؤسسات التمويل الصغير والمؤسسات المالية غير المصرفية التي تضم شركات ومكاتب الصرافة وشركات التأمين، بالإضافة إلى سوق الأوراق المالية وشركات الوساطة المالية وصناديق التقاعد التي تشمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمينات والمعاشات.

يتولى مصرف سورية المركزي إدارة القطاع المالي من خلال السياسة النقدية والرقابية التي يتبعها، والتي تضمن تحقيق الاستقرار المالي للدولة، ومنع حدوث أية تقلبات قد تنعكس سلباً على الإقتصاد[1].

تستند الرؤية الإستراتيجية لمصرف سورية المركزي ـ وفقا لسياساته المُعلنة ـ إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي على مستوى الإقتصاد الوطني، بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
ويرتكز تحقيق الاستقرار النقدي على بناء قاعدة من السياسات النقدية[2] الفاعلة والمؤثرة، تستهدف ما يلي[3]:

أ ـ هدف نهائي طويل الأجل، يتمثل بالحفاظ على معدل تضخم[4] منخفض ومستقر في الأجل الطويل، بالإضافة إلى تعزيز استقرار وتنافسيّة السوق في النظام المالي.

ب ـ ضبط سعر الصرف على المدى المتوسط، ويتطلب ذلك تبنّي آلية ضبط لسعر الصرف تُمكّن مصرف سورية المركزي من بناء سوق حقيقية للقطع الأجنبي، والتدخل فيها كلاعب أساسي لضبط تقلبات سعر الصرف، حيث يعتبر وجود عملة وطنية مستقرة مؤشراً رئيسياً على استقرار بيئة الاقتصاد.

ج ـ تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة[5]، حيث يعمل مصرف سورية المركزي على خلق أدوات نقدية غير مباشرة. وخلال ذلك يتم اعتماد سعر الفائدة كمؤشر مرجعي لتنظيم إدارة السيولة النقدية، بالإضافة إلى تسعير الأدوات النقدية بالاستناد إلى آليات السوق.

على ضوء ذلك، يقوم مصرف سورية المركزي بالعمل على تعزيز استقلاليته بشكل مستمر، بما يضمن التطبيق الفعال لأهداف السياسة النقدية، وتحقيق استقرار المستوى العام لأسعار السلع والمنتجات، والحفاظ على استقرار النظام النقدي والمصرفي، ودعم سياسة الحكومة في تحقيق النمو المستدام.

فمن الناحية التشريعية والقانونية، تم تعديل قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 باتجاه منح مصرف سورية المركزي مزيداً من الاستقلالية لأدواته التشغيلية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم (21) لعام 2011 (الملحق رقم 1) أما من الناحية التشغيلية، فقد بدأ مصرف سورية المركزي بالسعي لإيجاد أفضل السبل لممارسة وظائفه الرئيسية في إدارة واختيار نظام الصرف الأمثل، والتدخل في السوق للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية. هذا بالإضافة إلى تبنّي إطار واضح للسياسة النقدية

---

[1] البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي. أحمد مهدي بلوافي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية 2008 ، ص72

[2] السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها السياسة ذات العلاقة بالنقود و الجهاز المصرفي. حيث يعمل هذا الأخير على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع، بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستقرار الأسعار، والاستخدام التام وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

[3] التقرير السنوي الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام 2011 ص92

[4] معدل التضخم: يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

5 تشمل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة سعر الفائدة على القروض والودائع وكذلك نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف، إضافة الى عمليات السوق المفتوحة والتي تتمثل في قيام المصرف المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية. وقد سميت بالسوق المفتوحة لأنها تؤثر بشكل مباشر على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.

وتطبيقه بشكل تدريجيّ لتوجيه السياسة النقدية في الأمدين القصير والمتوسط، تمهيداً لتحقيق الهدف النهائي على الأمد الطويل[6].

لكن الحقيقة أن المصرف المركزي ليس إلا إحدى الأدوات التي يستخدمها النظام السوري لاستغلال مقدرات الدولة وثرواتها بطرق قانونية من أجل تكديس الثروات لدى أفراد الدائرة الضيقة للنظام؛ من أقرباء وتجار وسماسرة، على حساب الاحتياجات العامة للشعب ومقدرات التنمية. أي أنّ ما يُحكى عن استقلالية المصرف المركزي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي ليس إلا ضرباً من ضروب الوهم والاحتيال الذي تمارسه السلطة المستبدّة. فقد بات ذلك جلياً مع اندلاع الثورة السورية منذ آذار 2011، حيث تراجعت المؤشرات الإقتصادية عاماً بعد عام بسبب فشل السياسات الإقتصادية والمالية الحكومية في معالجة المعضلات المدوَّرة من أعوام ما قبل الثورة، والتي انكشفت بعد الثورة.

تشير الإحصائيات الى ارتفاع معدل البطالة إلى 14.9 % في نهاية عام 2011 بالمقارنة مع 8.6 % في نهاية عام 2010 [7]. ومع استمرار أحداث الثورة السورية وسط انهيار اقتصادي عام وصل معدل البطالة بحلول الربع الثاني من عام 2013 إلى 48.6% ليبلغ 58% في عام 2015[98]. وقد ترافق ذلك مع ارتفاع معدلات الفقر؛ إذ أن 7.9 ملايين نسمة دخلوا دائرة الفقر منذ بداية الثورة، منهم 4.4 مليون نسمة دخلوادائرة الفقر الشديد[10] ليصل المعدل الاجمالي لانتشار الفقر 83% نهاية عام 2014[11_12]. ترافق ذلك مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي[13] بنسبة 34.3% في الربع الاول من عام 2013 و39.6% في الربع الثاني من العام ذاته مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012 [14].

نتيجة لسياسة التكتُّم التي ينتهجها النظام في إدارة مفاصل الدولة كان من الصعوبة بمكان توثيق كثير من التجاوزات والصفقات المشبوهة. لكن ما بدأ يرشح على نطاق ضيق بين متابعي شؤون إدارة مقدرات الدولة السورية خلال سنوات الثورة يشير إلى وجود غرفة إدارة مالية في القصر الجمهوري يتبع لها مصرف سورية المركزي، تدار من قبل خبراء سوريين وغير سوريين، ومهمتها الأساسية وضع الخطط الإستراتيجية للمصارف العاملة في سورية، وإبقاء السيطرة على مجمل القطاع المالي السوري في يد دائرة ضيقة تشمل الأسد والمقربين منه فقط، وضمان وضع هذه المؤسسات في خدمة أموال العائلة الحاكمة.

تتكون إدارة هذه الغرفة من حاكم مصرف سورية المركزي ونائبه الأول ووزير المالية ومدير البنك التجاري السوري وبعض مستشاري الأمن القومي الإقتصاديين، إضافة الى ممثلين ومستشارين لرجال الأعمال الرئيسيين في الدائرة الضيقة للنظام، وعلى رأسهم آل مخلوف. وتستعين إدارة هذه الغرفة بأجهزة المخابرات السورية في إبعاد أصحاب الاستثمارات الذين قد يؤثرون على خططها وأهدافها على غرار ما حصل لرياض سيف صاحب شركة (أديداس ـ سوريا). وليس بعيداً عن ذلك استغلال (رامي مخلوف ـ فتى المال لدى العائلة الحاكمة) لظاهرة تغيّر سعر الصرف عام 2008 كنتيجة للأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع سعر صرف الليرة مقابل الدولار من 48 ليرة إلى 56 ومن ثم الى 58 ليرة سورية. في ذلك الوقت أعلن في الأوساط المالية عن خسارة المصرف التجاري السوري لأمواله المودعة لدى مصارف

---

[6] التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي السابق ذكره ص92

[7] النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2011 ص3

[8] دراسة بعنوان "نحو عقد اجتماعي جديد"، صادرة عن البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي، رقم 95650، آذار 2015.

[9] أشارت الدراسات الميدانية التي أجرتها أطراف مدنية غير رسمية إلى أن نسبة العاطلين عن العمل فاقت 68% من تعداد القوة العاملة في سوريا.

[10] سورية: حرب على التنمية ـ تقرير لرصد الظروف الإقتصادية والاجتماعية في سورية، التقرير الفصلّي الثاني (نيسان– حزيران 3102)، إعداد المركز السوري لبحوث السياسات تشرين الاول 2013

[11] دون أن ننسى أن بعض الدراسات التي قامت بها مجموعات بحث غير رسمية ذكرت أن 83% هم تحت خط الفقر بالاعتماد على تعاريف الأمم المتحدة فيما يتعلق بدرجة الفقر.

[12] دراسة "نحو عقد اجتماعي جديد"، مرجع سابق

13 الناتج المحلي الاجمالي: هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

[14] تقرير لرصد الظروف الإقتصادية والاجتماعية في سورية، مرجع سابق

خارجية و سماسرة في أوربا وأمريكا من أجل المضاربة، مما دفع برامي مخلوف لسحب 4 مليار دولار من المصرف المركزي والمضاربة بها في السوق الداخلية عن طريق الصراف (زهير سحلول) حيث حققا خفضاً لسعر صرف الدولار إلى 48 ل.س، قبل أن يعود مخلوف لشراء ماسحبه وإعادته للمصرف المركزي محققا ربحاً من فرق سعر الصرف. وقد أعلن المصرف المركزي في أعقاب ذلك عن استخدامه لأدواته للحد من أثار الأزمة المالية، مؤكداً على عدم ارتباط البيئة المالية السورية بالبيئة العالمية ؟!!، ومؤكداً أن الأزمة المالية لن تؤثر على القطاع المصرفي السوري، وأن الدولار متوفر لدى شركات الصرافة، وهي ذات السياسة التي لايزال مصرف سورية المركزي يتبعها منذ بداية الثورة السورية للإيحاء بمظاهر استقرار الإقتصاد والنظام المالي السوري[15].

15 كشفت برقية سرية خاصة بالسفارة الأميركية في سوريا كانت قد نشرت بين تسريبات وثائق «ويكيليكس» حملت عنوان: «مهاجمة أموال بشار الأسد» أسماء الأشخاص الأربعة الذين يعتمد عليهم الرئيس السوري في تحريك أمواله وتحقيق مكاسبه غير المشروعة.وتسمي البرقية رجل الأعمال زهير سحلول، الذي يعد أهم رجل في سوق الصرافة السوداء في سوريا، وقد منحته الحكومة مكتبا في «مصرف سوريا المركزي» ليدير منه أزمة هبوط الليرة عام 2005. وخلال أسابيع استرد سحلول 20 في المائة مما خسرته الليرة السورية، وحقق أرباحا طائلة له ولرجال النظام. وتشير الوثيقة أن سحلول يتولى تحريك أموال رأس النظام، لما يتمتع به من علاقات خاصة تخوله تحويل 10 ملايين دولار لأي مكان في العالم خلال 24 ساعة.

2 ـ الإدارة الداخلية لمصرف سورية المركزي

يُعدّ مصرف سورية المركزي مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقررها مجلس النقد والتسليف، وتعمل ضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء. وتتمثل أهم وظائف (مهام) مصرف سورية المركزي بمايلي[16]:

- إدارة السياسة النقدية[17]: يقوم مصرف سورية المركزي بوضع سياسته النقدية وإدارتها بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية الكلية، بهدف دعم النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل، وبما لايتعارض مع الهدف الرئيسي للسياسة النقدية بتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.
- إصدار النقد: يمارس مصرف سورية المركزي امتياز إصدار النقد لحساب الدولة وفقاً لما جاء في قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002. ويعد مصرف سورية المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الدولة بحق إصدار العملة الوطنية بحسب متطلبات الاقتصاد الوطني.
- الرقابة على المؤسسات المصرفية والائتمان المصرفي: يقوم مصرف سورية المركزي بتنظيم الرقابة على الجهاز المصرفي عن طريق اتخاذ الضوابط والإجراءات المناسبة المتعلقة بإحداث هذه المؤسسات وتنظيم عملها والإشراف عليها ورقابتها، ضامناً بذلك سلامة القطاع المصرفي، وتهيئة البيئة الملائمة لنفاذ أثر السياسة النقدية والمصرفية لتحقيق الاستقرار المالي.
- مصرف الحكومة ومستشارها المالي: يقوم مصرف سورية المركزي بمهمة مصرف الحكومة ومستشارها المالي، حيث تحتفظ الحكومة بحساباتها لديه ويقوم مصرف سورية المركزي بدوره بتنظيم المدفوعات والتسويات والمقاصات الحكومية، بالإضافة إلى تقديم المشورة المالية للحكومة والمساهمة في مفاوضات الاتفاقات الدولية للمدفوعات والقطع والتقاص وتنفيذها.
- إدارة الاحتياطيات الأجنبية: يعدُّ مصرف سورية المركزي حافظاً ومديراً للاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة السورية من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، والأرصدة الدائنة والودائع لدى المصارف الأجنبية وسندات الدين بالعملة الأجنبية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أو الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية.

تبلورت هذه المهام بشكلها الحالي منذ تعيين د.أديب ميالة حاكماً لمصرف سورية المركزي. حيث شهد المصرف تطوراً ملحوظاً من الناحية التنظيمية لتفعيل المهام الموكلة إليه، حيث لم يكن المصرف المركزي قبل ذلك أكثر من مؤسسة حكومية بسيطة تضاف إلى ترهلات الكادر الحكومي. وقد بدأ ميالة بحصر الخبرات الموجودة داخل المصرف المركزي، ومن ثم قام بإعادة هيكلة شاملة، حيث أحدث مديريات جديدة وساهم بتفعيل المديريات القائمة، ورفد كادر المصرف بتعيينات جديدة شملت خبرات سورية وغير سورية عن طريق التعاقد طويل وقصير الأجل سواء في الكادر الداخلي أو في عقود التدريب والتأهيل لموظفي المصرف.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه في عمل (ميالة) هو سعيه لاستقطاب طلاب الجامعات المميزين والتعاقد معهم بآلية قانونية أحدثها المصرف تقضي بالتعاقد لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. كما قام بتعيين الشباب غير المتخرجين في مديريات حساسة من الناحية الوظيفية، كمديرية الأبحاث والإحصاء في مكتب الدراسات والبحوث الاقتصادية، ولدى مفوضية المصارف لدى الحكومة، وفي مكتب الحاكم للدراسات، وكذلك في جميع أقسام العمليات المصرفية والحوكمة وغيرها من الأقسام الحيويّة.

مع بداية الثورة اتخذت إدارة المصرف المركزي إجراءات مشدَّدة لحماية المعلومات، بدءاً من الرقابة الأمنية الداخلية والجولات التفتيشية المفاجئة والمتقاربة، مروراً بمنع استخدام الذواكر الرقمية المؤقتة

---

[16] التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي عام 2008.

[17] السياسة النقدية : هي جملة الإجراءات المنتظمة التي تهدف للتأثير على العرض النقدي في الأسواق المالية، وبالتالي على الأداء الإقتصادي.

(هارد) داخل مبنى المصرف والتفتيش الدائم للموظفين أثناء الدخول والمغادرة والانتشار الأمني الكثيف لعناصر من المخابرات السورية داخل مبنى المصرف.

شدّد حاكم المصرف المركزي الرقابة على أقسام البيانات والإحصاءات، وبدأ بالتضيق على استخدامها حتى من قبل الموظفين، وربط الاطلاع والحصول على أية معلومات بمكتبه الأمني، ومن خلال موافقات خطية حصراً. كما شمل تضييق الخناق قرارات منع السفر لموظفي المصرف منذ بداية الثورة؛ وقبل تعميم هذا القرار على موظفي القطاع العام. كما شهدت هذه البيئة الأمنية المعقدة عمليات الفصل التعسفي والاعتقال بسبب شكوك في الولاء السياسي للموظفين. كما أفاد الحاكم من القوانين الصادرة حديثاً في إعادة ترتيب البيت الداخلي للمصرف على قاعدة الولاء السياسي. فقد تمت إقالة العديد من المدراء والموظفين. وطالت هذه العملية موظفي الإدارة العليا، حيث أقيل (تيسير عربين) النائب الأول للحاكم وعضو لجنة الغرفة المالية وسمسار تراخيص المصارف الخاصة بعد أن كان عين الرقابة الفعلية داخل المصرف، كما أقيل النائب الثاني للحاكم (جورج الأظن) أيضاً، وذلك في سياق ترتيب البيت الداخلي للمصرف.

لقد تحول الجهد الرئيسي للمصرف المركزي كليّاً إلى تأمين السيولة النقدية اللازمة لتمويل آلة الحرب والحفاظ على أموال الأسد ودائرته الضيقة بتوجيه من الغرفة المالية في القصر الجمهوري. وكان لا بد من وضع إجراءات جديدة للسيطرة على الحسابات البنكية المفتوحة كحسابات شخصية باسم أفراد من الإدارات المالية السورية مثل (دريد ضرغام) الذي شغل سابقاً منصب إدارة المصرف التجاري السوري.

حرص النظام منذ فترة ما قبل الثورة السورية على التمويه على الأرصدة الحكومية السورية المفتوحة خارج سوريا لضمان حمايتها من أيّة عقوبات قد تطال القاعدة المالية للنظام. وبسبب كون المصرف التجاري السوري هو منفذ التعاملات النقدية الخارجية فقد استقرت الإجراءات على أن تكون الحسابات الخارجية باسم مديره كحساب شخصيّ حيث يمكن تحريكها بحريّة في المضاربات عبر سماسرة ومصرفيين أوربيين. وعلى الأغلب، فإن مثل هذه الإجراءات كان قد تم اعتمادها بشكل نهائي بعد الاطلاع على التجربة العراقية أثناء فترة الحصار والعقوبات[18]، مع العلم أن النظام استخدم هذا الإجراء خلال سنوات الثمانينيات خلال ما يعرف بسنوات الحصار على سوريا.

لقد تكشّفت إدارة أموال الدولة السورية بعد الثورة عن مزيد الإجراءات الاحتياطية التي اتخذها النظام، والتي من شأنها أن تضع عوائق كبيرة وكثيرة أمام من سيدير دفة الحكم بعد الأسد، وأمام مهمات تحقيق العدالة الانتقالية وعودة المال السوري للسوريين. ولعل الهدف الأول لهذه الإجراءات الاحتياطية هو ضمان عودة الأسد ودائرته المقربة من شبّاك إعادة الإعمار في حال حال نجاح الثورة وخروج الأسد من السلطة.

18 من الصعب الحصول على وثائق تدين النظام في المستويات العليا. لذلك اعتمدنا على الشهادات كدليل ، ومن الأسماء التي قدمت شهادتها في هذا الصدد د.خليل شماع الذي عمل مديراً لمكتب صدام حسين، ومن ثم مستشاراً لعدد من الرؤساء العرب ونائباً لرئيس الاكاديمية العربية للعلوم المالية ومستشاراً لأمانة الجامعة العربية.

3 ـ سياسات دعم استقرار الإقتصاد الكلي وتمويل الحرب

شارك مصرف سورية المركزي في دعم مؤشرات الإقتصاد الكلي للدولة السورية، وفي نفس الوقت ساهم في تأمين التمويلات اللازمة لدعم القوة العسكرية للنظام من خلال حلقة وسطاء يرتبطون بالدائرة الضيقة للنظام.

3 - 1 ـ المصرف المركزي كمضارب بسعر الصرف

إن استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط، والذي يمثل الهدف الأولي للسياسة النقدية، يتطلب تبني آلية سعر صرف تُمكّن مصرف سورية المركزي من بناء سوق حقيقية للقطع الأجنبي والتدخل فيها كلاعب أساسي لضبط تقلّبات سعر الصرف. حيث يعتبر وجود عملة وطنية مستقرة مؤشراً رئيسياً على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وبالتالي تحقيق التوازن بين ضبط معدلات التضخم من جهة، والحفاظ على تنافسية الاقتصاد السوري من جهة أخرى، مع الأخذ بالاعتبار أن سياسة سعر الصرف تعمل وبنجاح كمثبت اسمي من أجل تثبيت توقعات التضخم داخل الاقتصاد السوري. أما بالنسبة للمواطنين السوريين على اختلاف انتماءاتهم فتأخذ الليرة السورية دوراً هاماً، كونها الوسيلة الوحيدة التي يخوّل القانون السوري استخدامها كوسيلة للمقايضة، عدا أنها كانت قبل عام 2011 وسيلة ادخار أيضاً، وبالتالي فإن سعر صرف الليرة السورية أمام أي قطع أجنبي سيؤثر على عموم مناحي الحياة اليومية للمواطنين.

كان الثبات النسبي لقيمة الليرة السورية قبل الثورة مرهوناً على نحو ما بأداء مصرف سورية المركزي، الذي سعى للوصول إلى توازن بين واردات الدولة السورية من القطع الأجنبي (عائدات تصدير النفط وبعض المواد الأولية ـ إيرادات قطاع السياحة ـ صادرات القطاع الخاص ـ تحويلات المقيمين في الخارج، وغيرها) وبين القطع الأجنبي المستخدم لتسديد قيمة المستوردات من الخارج، سواء كان بتمويل من القطاع العام أو الخاص. لقد حاول النظام عبر مصرفه المركزي وإجراءاته الإدارية إظهار ميزان وارداته من القطع الأجنبي على أنها أكبر من صادراته (رابح) من خلال طرح مشاريع للاستثمار وفق B.O.T، وهي الصيغة الملطفة من الخصخصة (بيع القطاع العام).

وفق أرقام المصرف المركزي، نجح الأخير اعتباراً من 2004، وحتى ما قبل الثورة بعام، في زيادة احتياط العملة الأجنبية ليقارب خمسة مليارات دولار عام 2010 كما هو واضح في ميزانية المصرف المركزي المنشورة على موقعه[19]. أما تصريح وزير المالية محمد جليلاتي بداية الثورة السورية من أن احتياطي القطع الاجنبي يبلغ 18 مليار دولار فعلى الأغلب أنه يشمل الكتلة النقدية الكلية للمصرف المركزي (دولار ـ ليرة سورية)[20] وهو ما وصل فعلياً إلى 18 مليار دولار[21] حينها.

ومع انطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية وتوسعها، وقع المصرف المركزي والليرة السورية تحت ضغط متواصل، مما أدى إلى اختلال متعدّد النواحي شمل تراجع دور المصرف المركزي. فواردات الدولة من العملة الأجنبية بدأت تنخفض بشكل متزايد مع تزايد الاحتجاجات، ابتداءً من توقف الحياة الاقتصادية للمدن ومراكزها التجارية بعد حملة (اضراب الكرامة) بتاريخ 2011/12/11، مروراً بحملات مقاطعة الفئات النقدية الكبيرة (حملة "كيف نتداول عملة النظام الذي يقتلنا وندعم اقتصاده")، إلى توقف إيرادات

---

[19] وفق النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2010

[20] يأتي تصريح جليلاتي ضمن استخدام العوامل النفسية للتأثير على السوق خلال الفترة الأولى من الثورة.

[21] ومن خلال تحليل ميزانية مصرف سورية المركزي يلاحظ أن مجموع أموال المصارف الخاصة لدى المركزي السوري هو 18 مليار فهل هناك تفكير بالاستيلاء على أموال القطاع الخاص بشكل أو بأخر ؟!

النفط والسياحة، وانتهاءً بشح الصادرات السورية واستنزاف كتلة القطع الأجنبي عبر هروب رؤوس الأموال، وهو ما ازداد بشكل واضح بعد فرض عقوبات دولية نهاية عام 2011 على عدد من رجال الأعمال المحسوبين على النظام مثل رجل الأعمال (نزار الأسعد) وغيره. وقد نجح المئات من رجال الأعمال السوريين والمصارف الخاصة بتهريب مدخراتهم وأموالهم، مما أحدث صدمة لدى النظام بعد خروج أسماء ذات وزن مؤثر في الحياة الاقتصادية من بينها أعضاءغرفة التجارة الدولية (راتب الشلاح ـ عبد الرحمن العطار ـ خلود الحلبي ـ نزار الأسعد ـ نبيل الكزبري)[22].

لم يترك المصرف المركزي وسيلة لم يستخدمها من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة، فقد أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم (٧٥٦ /م ن / ب٤) ، بتاريخ 2011/7/27 والقاضي لمصرف سورية المركزي بتقديم تسهيلات مقايضة العملات (تسليم الليرة السورية مقابل استلام الدولار الأمريكي أو اليورو) للمصارف العاملة المسموح لها بالتعامل بالقطع الأجنبـي بغرض تلبية احتياجات هذه المصارف من السيولة بالليرة السورية. هدفَ المصرف المركزي من خلال هذا القرار إلى إغراق السوق بالعملة السورية من أجل سحب الدولار من الأسواق لتأمين الاحتياجات المالية للنظام من القطع الأجنبي. يعتبر هذا القرار ثمرة أولى جلسات المصرف المركزي التدخلية في سوق الصرف، وقد تزامن مع بداية المواجهات العسكرية بين النظام وتشكيلات المعارضة السورية الناشئة حديثاً.

كما جاء القرار رقم 1051/م ن/ ب 4 بتاريخ 2011/8/1 والذي أكد اتجاه القرار 756/م ن /ب4، حيث مكّن المصرف المركزي من استخدام احتياطي المصارف الخاصة من العملات الأجنبية، وذلك من أجل توفير الأموال اللازمة لصفقات السلاح والوقود ودفع الرواتب الشهرية، لا سيما لعناصر الجيش والميليشيات التابعة له. وعلى الأغلب فقد عملت هذه النفقات على إنهاك النظام النقدي لينتهي عام 2011 بخسارة الليرة السورية 51% من قيمتها وفقاً لمعادلة سعر الصرف، ولتستمر الخسائر بشكل تصاعدي خلال عام 2012. فقد تدهور سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية بحيث بلغت خسارتها أكثر من 69% من قيمتها حسب النشرة الرسمية للمصرف المركزي في نفس الفترة. وفي نهاية عام 2012، حيث وصل سعر صرف الليرة أمام الدولار حسب السعر الرسمي إلى 77.74 ل.س و 91.25 ل.س في السوق السوداء (سجل الدولار سعر 100 ليرة سورية للمرة الأولى في 7 آذار 2012، لكنه لم يكن سعراً مستقراً، وتجاوز حاجز الـ100 ل.س في 20 كانون الأول 2012 بشكل نهائي).

على أعقاب تجاوز الدولار لحاجز الـ 100 ل.س خرج حاكم مصرف سورية المركزي (د .أديب ميالة) معلناً عبر وسائل الإعلام، خلال اجتماعه مع مؤسسات الصرافة المرخصة، عزم المصرف المركزي على الاستمرار بعمليات التدخل وبيع القطع الأجنبي اللازم للسوق الداخلية دون سقوف محددة من أجل إعادة سعر الصرف إلى مستوياته الطبيعية، وأن المصرف المركزي لديه من القطع الأجنبي مايكفي لذلك.

كما شهد سعر الدولارعام 2013 تذبذبات كبيرة في السوق السوداء، حيث أصبح الهامش كبيراً بين السعر الرسمي و سعر السوق، مما دفع المصرف المركزي لإجراء تدخلات ملحوظة لضبط السوق. فقد سجل الدولار في السوق السوداء مطلع شهر كانون الثاني سعراً بلغ 94.5 ليرة سورية، في حين بلغ في النشرة الرسمية 79.19 ليرة، ليبقي في محيط هذا السعر حتى نهاية شهر شباط، وارتفع كذلك في شهر

[22] قام عبد الرحمن العطار ببيع جميع شركاته بما فيها حصته في بنك بيمو ومشفى الشامي، واحتفظ فقط بحصته في شركة "المتحدة للتأمين". كما عمد الشلاح الى بيع حصته في "بنك سورية والخليج" وجميع استثماراته الأخرى، ولم يقدم مساعدة للنظام سوى 250 مليون ليرة بنهاية عام 2011 في محاولة لمنع ارتفاع سعر صرف الدولار فوق حاجز 69 ليرة سورية.

آذار من نفس العام إلى 120 ل.س في السوق السوداء مقابل 83.95 في النشرة الرسمية. وقد حقق سعر دولار السوق السوداء خلال شهر نيسان رقما قياسيا آخر، حيث وصل إلى 145 ليرة سورية مقابل 95.83 ل.س في النشرة الرسمية.

ظهر حاكم المصرف مجدداً ليؤكد أن حجم العمليات المنفذ وفق هذا السعر يكاد لا يذكر، وأن الأسعار المتداولة في السوق السوداء هي أسعار وهمية. لكن ما لبث المصرف المركزي أن أصدر القرار رقم (338/ل.ا) القاضي بتسليم الحوالات الواردة من الخارج بموجب العقد الموقع مع هذه الشركات بالليرات السورية حصراً، وبالسعر المحدد لنشرة المصارف، وكانت إشارة واضحة أن المصرف المركزي يعاني من أزمة مالية كبرى، وأن عليه ابتكار آليات جديدة للسيطرة على سوق الصرف ومراقبته.

استمر سعر صرف الدولار بالارتفاع في السوق السوداء في شهر أيار من نفس العام محققاً رقما قياسياً جديداً، حيث بلغ 150 ل.س للمبيع للمرة الأولى، مما شكل ضغطاً كبيراً على الليرة السورية من جديد لتلبية احتياجات الادخار والسفر. وعادة ما يتمّ ذلك في السوق السوداء بخسارة نسبة مئوية وهو ما يساهم في رفع سعرصرف الليرة[23].

حاول المصرف المركزي تحقيق معدل ضبط أعلى من خلال دخوله السوق السورية كمضارب بوساطة البنك التجاري السوري الذي يعتبر الذراع الأيمن للمصرف المركزي، وقرر اعتماد نشرته لأغراض التدخل كنشرة رسمية لأسعار الصرف [24] ، و امتنع عن تمويل إجازات الاستيراد الممنوحة من قبل "وزارة الاقتصاد " إلا وفق نشرة التدخل[25]. وبالرغم من ذلك، في منتصف حزيران تجاوز سعر صرف الدولار في السوق السوداء حاجز 200 ل.س، ليباع في 17 حزيران بـ (205) ليرة (مع تباين بحدود 5 ليرات بين دمشق والمحافظات الأخرى)، وليعود بعد أيام للانخفاض بحدود 10 ليرات ليكون السعر الرسمي محدداً بـ 122.5 ليرة. وقد ترافق ذلك مع اغلاق (12) من شركات الصرافة العاملة بسبب اتهامها بالمضاربة بالدولار في السوق الداخلية. خرجت السلطات النقدية الحكومية للدفاع عن نفسها على لسان النائب الاقتصادي ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السابق قدري جميل، ووعدت بإعادة سعر صرف الدولار إلى حاجز 100 ليرة سورية بشكل تدريجي، على ثلاث مراحل، إلى 170 ل.س أولاً، ثم إلى 130 ل.س، ثم يهبط إلى هدفه[26] فيما بعد وهو 100 ل.س.

أثبتت المرحلة اللاحقة فشل إجراءات المصرف المركزي بتخفيض سعر صرف الدولار، وعلى الأغلب، فقد كانت التصريحات الإعلامية مجرد عامل ضغط نفسي في السوق، وكان حاكم المصرف المركزي قد دعم كلام النائب الإقتصادي في نفس الفترة، وإن بطريقة مخففة وأقرب للواقع؛ حيث طلب الحاكم من المواطن "التحلّى بالصبر، والابتعاد عن فكرة أن هناك انهيار لليرة، لأن الانهيار يعنى النهاية، وبالتالي استبدال الانهيار بتراجع في سعر صرف الليرة، لان استخدام مصطلح الانهيار له وقع صعب"، مبيناً أن معدل التضخم في سورية وصل إلى 45% بداية 2013.

ويلاحظ من تصريحات (ميالة) مدى اهتمام المصرف المركزي وتركيزه على الجانب النفسي للتدخل في السوق والتأثير عليه، وذلك لكون التدهورأصبح فعلياً خارج السيطرة بعد إنفاق كتلة القطع الأجنبي لتمويل الآلة العسكرية.

---

[23] كشف تقرير صحفي أن نسبة تراجع الليرة السورية أمام الدولار بلغت مستوى 64% وفق أسعار تمويل المستوردات المعلن عنها في نشرات المصارف، في حين تخطت حاجز 113.34% بالنسبة للنشرة الرسمية و 200% وفق أسعار السوق السوداء حتى نهاية شهر أيار.

[24] http://b2b-sy.com/news/11339/

[25] http://b2b-sy.com/news/11387/

[26] راهن د. قدري جميل على إحداث ضابطة عدلية متخصصة، مهمتها تنفيذ أحكام المرسوم التشريعي رقم /54/ تاريخ 4/8/2013 الذي منع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، بغية تحقيق توقعاته.

في شهر تموز ارتفع سعر الدولار في السوق السوداء إلى سعر قياسي لم يتحقق في تاريخ سورية، حيث وصل في 2013/7/12 إلى 300 ل.س للمبيع في السوق السوداء وإلى 131.65 ليرة رسمياً، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والمنتجات في الأسواق. كما عزز شعور المواطنين باقتراب الانهيار الإقتصادي، خاصة مع غلاء الأسعار خلال شهر رمضان. وفي هذا الشهر عقد المصرف المركزي عدة جلسات للتدخل في السوق (أولى جلسات التدخل) من خلال ضخ الدولار لشركات الصرافة لبيعها للمواطنين بسعر بلغ في أول اجتماع له 240 ليرة، وفي الاجتماع الذي يليه 230 ليرة ومن ثم 185 ليرة، ومن ثم 180 ليرة، ثم 178، ثم 175 ليرة على التوالي. وفي نفس الفترة ظهرت نتيجة فوز بشار الأسد في انتخابات الرئاسة كجرعة ثقة مؤثرة في تثمير العامل النفسي لصالح استقرار النظام المالي. وخلال الفترة نفسها (تموز 2013) بدأت بعض المحال التجارية ومنافذ البيع في دمشق بوضع أسعار جديدة للسلع والمنتجات بالتزامن مع انخفاض سعر الدولار في السوق أمام الليرة السورية.

بدأت إجراءات شهر آب 2013 مع تصريح النائب الاقتصادي السابق قدري جميل بأن الحكومة ستعمل على تخفيض سعر صرف الدولار بالقوة. وعليه فقد انتقل المصرف المركزي من الضغط النفسي إلى تدخل القوى الأمنية لضبط أسعار البيع[27]، فقد وجّه مصرف سورية المركزي تعميماً إلى جميع شركات ومكاتب الصرافة يحذرها من مخالفة التعليمات، والتي تتم في بعض الشركات عبر تسليم المواطنين مبالغ من القطع الأجنبي مختلفة عن المبالغ المثبتة بلائحة الأسعار، بحيث تقدم للمصرف جرداً مزوراً بمبالغ وفواتير البيع[28]. ليبدأ المصرف المركزي باستخدام مزيج من الضغط النفسي والإجراءات الأمنية لمنع السوق من الانفلات. والمثير في أوراق الضغط، النفسية خصوصاً، أنها كانت تصدر عن أشخاص ليسوا في الواقع جزءاً من مؤسسة المصرف المركزي.

لم يكن للضغوط النفسية أثار كبيرة في السوق، فقد انخفض سعر الدولار بداية شهر أيلول في السوق السوداء ليصل إلى 208 ل.س للمبيع، وأقفل في نهايته على 270 ل.س للمبيع، مع فارق كبير عن سعر الشراء 245 ليرة، وهو ما يؤكد وجود قوى مالية تعمل على المضاربة فقط. في حين كان السعر الرسمي للدولار خلال شهرآب 133.85 ل.س، وقد دفع هذا الارتفاع المصرفَ المركزي إلى السماح للشركات ببيع حرّ للدولار للمواطنين، بغض النظر عن الكمية، وهو ما ساهم بتراجع سعر صرف الدولار وانتعاش الليرة[29].

أجرى مصرف سورية المركزي خلال شهر تشرين الأول جلستي تدخل في السوق، باع خلالهما الدولار لشركات الصرافة، على أن يتم بيعه للمواطنين؛ في الجلسة الأولى بسعر 168 ليرة، وفي الثانية بسعر 166.65 ليرة، وانخفض سعر الدولار في السوق السوداء تدريجيا ليحقق سعر 162 ل.س.

أما في شهر تشرين الثاني فقد انخفض سعر دولار السوق السوداء ليصل 125 ل.س، لكنه عاد للارتفاع تدريجياً إلى أن وصل لسعر 163 ليرة، حيث تدخل المصرف المركزي وباع كميات من الدولار للبنوك وشركات الصرافة بسعر 148.5ل.س، على أن يتم بيعه للمواطنين بسعر 150 ليرة. واستمر سعر الدولار في السوق السوداء السورية بالانخفاض، محققا 145 ليرة، وهذا السعر يوازي تقريباً السعر الذي

---

[27] يخضع هذا الملف لسيطرة الغرفة المالية كأحد أهم الملفات على مستوى الإقتصاد

28. أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السابق قدري جميل، أن نسبة الدولارات المزورة في السوق وصلت إلى حدود 60% وان الأجهزة المختصة المتواجدة بين التجار أو الباعة ومحلات البيع لا تستطيع كشفها وتحتاج إلى أجهزة خاصة.

[29] (مع بداية شهر تموز استمرت الارتفاعات بشكل كبير لتسجل أعلى ارتفاع و أكبر قيمة لسعر الصرف في السوق السوداء في تاريخ الدولة السورية عند تسجيله قيمة /310 /بتاريخ 2013/07/09 و قد استطاع المصرف المركزي تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق السوداء إلى /185/ ليرة سورية مع بداية الثلث الثالث من شهر تموز، إلا أن حركات الارتفاع ضغطت من جديد و بشدة ليرتفع مع نهاية شهر تموز) .

حدّدته مؤسسات الصرافة للشراء والمبيع للمواطنين، وكانت هذه المرة الأولى من بداية الثورة التي يتساوى فيها سعر الشركات الصرافة مع سعر السوق .

مع تجاوز الدولار الأميركي مستوى 210 ل. بعد أيام من أعياد الميلاد ورأس السنة، سجل الدولار أعلى قيمة له في 2014، علماً بأنه بقي دون مستوى 200 ليرة لأكثر من 11 شهراً، وخلافاً لحالة الطقس، كان الصيف بارداً في سوق الصرف، وحاراً في الشتاء.

وعند مستوى 210 ليرات يكتسب الدولار نحو 65 ليرة سورية في عام، حيث افتتحت السوق عام 2014 عند 145 ليرة للدولار. بهذا تكون الليرة قد انخفضت بحدود 31% أمام الدولار، وذلك من مستوى 0.69 سنتاً في بداية العام إلى 0.48 سنتاً تقريباً في بداية الأسبوع الثالث من كانون الأول.

امتاز عام 2014 بفترات تماسك طويلة في سعر الصرف، لكن الوقائع اللاحقة أثبتت أن المصرف المركزي لم يستثمر هذه الفترات لتعزيز ودعم التماسك وتحويله إلى استقرار نسبي لليرة (تحرك ضمن هامش ضيق ارتفاعاً وانخفاضاً)، ويذكر أن الأشهر الثلاثة الأولى شهدت تذبذباً بين مستوى 145 و165 ليرة للدولار[30]، لكن بعدها بدأ الدولار بالارتفاع، وكان أعلى ارتفاع له في 13 نيسان[31] عندما سجل الدولار 179 ليرة في السوق السوداء بشكل خاطف، في حين لم يتجاوز سعره رسمياً 147.86 ليرة، إذ ارتفع الدولار من 167 إلى 180 خلال أربعة أيام، لينخفض مجدداً خلال أربعة أيام أيضاً إلى 164 ل.س، تم خلالها جني أرباح بحدود 15- 35 ل.س على كل دولار حسب سعر الشراء والبيع.

بعد ذلك التاريخ دخلت الليرة السورية مرحلة جديدة من التماسك لفترة أطول من السابقة، خاصة أن المصرف المركزي أصدرتعديلاً لقرار 2011/8/1، حيث أعطى القرار /756/م ن /ب4/ مصرف سورية المركزي إمكانية تقديم تسهيلات مقايضة العملات مع المصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بغرض تلبية حاجة هذه المصارف من السيولة بالليرة السورية[32]، ومع اقتصار التعاملات في السوق السوداء على مجال 165 - 175 ل.س للدولار حتى نهاية شهر آب، استطاع المصرف المركزي التدخل وضبط إيقاع السوق السوداء على مدى 18 أسبوعاً. أما الارتفاع الذي شهده سعر صرف الدولار بتاريخ 30 آب بشكل مفاجئ إلى 180 ليرة، وعودته إلى 175 ليرة في غضون أيام، فقد كانت حركة سريعة وخاطفة لجني الأرباح فقط.لكن عندما تجاوبت السوق مع هذا الاتجاه، شهد الدولار موجة صعود جديدة خلال أيام قليلة، وسرت موجة من الشائعات حول ضربة أمريكية مرتقبة للنظام بالتزامن مع تسلل قوات المعارضة إلى حي الدخانية جنوب شرق دمشق. نتيجة لهذه الأسباب النفسية ارتفع سعر صرف الدولار إلى مستوى جديد في 14 أيلول مقترباً من 202 ل.س، ثم انخفض إلى 187 ل.سخلال يومين،

---

30 ذكر حاكم مصرف سورية المركزي (د. أديب ميالة) خلال اجتماع "مجلس النقد والتسليف" أن المصرف اتخذ قرارين مهمين للتدخل في السوق خلال الأيام القادمة. وأوضح أنه سيتم أولاً بيع شريحة من القطع الاجنبي تقدر بـ 20 مليون دولار يوم الاثنين في 21-4-2014 لشركات الصرافة لتمكينها من تمويل متطلبات السوق وسد احتياجاته من القطع الاجنبي، أي سيكون هناك عرض لـ 20 مليون دولار من قبل مصرف سورية المركزي للبيع لشركات الصرافة لتتمكن من مواجهة الطلب على تمويل المستوردات وحاجة السوق.

وفيما يخص القرار الثاني بين ميالة أنه سيتم السماح بترك 20 بالمئة من الحوالات الشخصية الواردة إلى سورية يومياً وتتراوح قيمة المبالغ فيها بين 5ر1 و5ر2 مليون دولار يومياً ليتم طرحها في السوق بشكل فوري من قبل شركات الصرافة كي تستطيع أن تتصرف بها وتبيعها حسب احتياجات السوق.

وأكد ميالة أن جلسة التدخل يوم الاثنين سوف تتبعها جلسات أخرى لبيع القطع الأجنبي اللازم في السوق لإعادة حد الاستقرار والتوازن في سعر الصرف والذي كان بحدود 150 ليرة سورية في الأشهر السابقة، لافتا إلى أن سعر الصرف ارتفع في الآونة الأخيرة نتيجة الهجمة الاقتصادية الكبيرة على سورية ووجود مضاربات على الليرة السورية من قبل دول متدخلة في الشأن السوري ومن قبل مضاربين في الداخل. وجدد ميالة تأكيده استعداد مصرف سورية المركزي لتمويل جميع طلبات تمويل المستوردات بين 2 و 5 ملايين دولار يومياً.

31 أكد رئيس وزراء النظام السوري وائل الحلقي أن "الليرة السورية" تتعرض لحرب اقتصادية، مبيناً أن الليرة السورية التي فقدت أكثر من 3 أرباع قيمتها منذ بدء النزاع، تحاول الدول الإطاحة بها. وأتت تصريحات الحلقي وسط ارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية في الأيام الأخيرة، وإعلان المصرف المركزي السوري أنه سيضخ 20 مليون دولار أميركي في السوق المحلية لمواجهة هذا الارتفاع. وقال الحلقي لوكالة الأنباء الرسمية "سانا"، إن الاقتصاد الوطني يتعرض لحرب اقتصادية وإعلامية شرسة، تستهدف الليرة السورية وزعزعة استقرارها"

32 http://b2b-sy.com/news/18384/

ليعاود الارتفاع مجدداً إلى 200 ل.س، ثم الانخفاض بعد يومين إلى 198 ليرة، ليدخل بعدها في استقرار نسبي بين 189 و193 ل.س حتى بداية شهر تشرين الثاني.

عاد الدولار ليدخل موجة ارتفاع جديدة، وذلك رغم صدور الكثير من الأرقام والبيانات الاقتصادية الإيجابية وتصريحات وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن الاقتصاد السوري للمرة الأولى خلال الثورة سوف يحقق نمواً إيجابياً مقارنة مع العام 2013.

تولى وزير إقتصاد النظام مهمة الضغط النفسي على سوق الصرف بعد النائب الإقتصادي، إلا أن الخوف من الأوضاع الأمنية المتطورة بتسارع كان الأقوى، فارتفع سعر صرف الدولار إلى 208 ليرات في 18 تشرين الثاني، ثم انخفض بشكل حاد إلى 196 ليرة خلال يومين من التعاملات، ليشهد بعدها تذبذباً بين 198 و207 ليرات بقصد جني الأرباح. وتم كسر هذا المستوى جهة الارتفاع فوق مستوى 210 ليرات، ليقترب من 218 ليرة سورية في نهاية عام 2014 مع سعر رسمي 180.48 ل.س، وهو رقم قياسي لسعر الصرف تغلق عليه أبواب عام 2014.

من الواضح في هذه المرحلة أن أساليب المصرف المركزي لم تعد تفلح في ضبط السوق، مما دفع المصرف المركزي للجوء إلى أساليب جديدة لضبط السوق، فقد أعطت السلطات السورية المحاكم المصرفية، التي صدر قانون بإحداثها، تفويضاً باتخاذ قرارات مستعجلة بحق المخالفين من بينها منع السفر[33].

بدأ عام 2015[34] باستقرار نسبي في سعر الصرف، حيث ارتفع سعر الصرف الرسمي للدولار إلى182.18 ل.س، في حين كان سعره في السوق السوداء 212 ل.س حتى 2015/1/13، حيث بدأت بوادر الارتفاع رسمياً، فارتفع سعر الصرف إلى 182.44 ليرة مقابل 215 ليرة في السوق السوداء. وقد استمر سعر الصرف بالارتفاع بشكل يومي إلى أن أعلن المصرف المركزي عن جلسة تدخل بتاريخ 2015/1/21، ليقوم ببيع شريحة 5 مليون دولار بسعر 215 ليرة، على أن يتم بيعها للمواطنين بسعر 215 ليرة أيضاً. لكن هذا التدخل لم يكن ناجحاً، حيث استمرت الاسعار بالارتفاع وصولاً إلى سعر 224 ليرة في السوق السوداء و 191,89 ليرة للسعر الرسمي نهاية الشهر. وفي شهر شباط اتسع الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء، فقد تخطى السعر الرسمي 204.93 ليرة، في حين كان سعر الدولار في السوق السوداء 246 ليرة.

وفي بداية شهر آذار وصل سعر الدولار إلى 250 ليرة، في حين امتنع المصرف المركزي عن البيع نتيجة سلسلة من الإجراءات الفاشلة خلال الأشهر السابقة، ليغلق الدولار على سعر مبيع بلغ 273 ليرة في السوق السوداء و 229.9 ليرة للسعر الرسمي.

---

[33] http://www.moheet.com/2014/11/16/2172429/%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7.html#.VdIfUH23PjB

[34] حصر المركزي بموجب القرار رقم 1732/ل.أ التمويل بمؤسسات الصرافة، وألزمها عند بيعها القطع الأجنبي لأغراض تمويل المستوردات بعدم بيع القطع بقيمة تفوق قيمة المستوردات وفق المبين في الوثائق والمستندات المعززة لعملية الاستيراد، وعدم بيعه لتمويل عملية استيراد ممولة من قبل أحد المصارف أو مؤسسات الصرافة المرخصة أو تم تمويلها سابقاً من حساب المستورد في الخارج، على أن يتم بيع القطع للمستورد صاحب السجل التجاري حصراً أو من يفوضه بموجب وكالة مسجلة لدى الكاتب بالعدل أو المفوض وفق السجل التجاري أصولاً في حال كان التاجر شخصاً اعتبارياً، مع التزام مؤسسة الصرافة بالسعر المحدد من قبل المصرف المركزي بتاريخ تنفيذ عملية بيع القطع الأجنبي. /http://b2b-sy.com/news/25969

بداية شهر نيسان 2015 بلغ سعر صرف الدولار 250 ل.س في السوق السوداء، فيما حافظ على سعره الرسمي عند 214.93 ل.س، ليصل في نهاية الشهر إلى سعر 274 ل.س في السوق السوداء وإلى 212.85 ليرة رسمياً. أما شهر أيار، فقد دخله الدولار بسعر صرف بلغ 295 ليرة في السوق السوداء وبسعر 221.47 ليرة رسمياً، لينتهي عند 302 ليرة في السوق السوداء وعند 1192.89 ليرة رسمياً.

اتسم دور المصرف المركزي خلال الأعوام الأربعة الماضية بآليات روتينية دورتها الزمنية عام ميلادي واحد، حيث يقوم برفع سعر صرف الدولار في بداية العام، ويستمر بنفس التوجّه حتى نهاية الشهر الخامس، وهو وقت إعداد وإصدار ميزانيات الشركات والبنوك، بحيث تبدو هذه الشركات رابحة مع السعر المرتفع للدولار. ثم يبدأ السعر بالانخفاض حتى الشهر التاسع، ليرتفع فجأة نتيجة الميزانيات الدورية وقوائم الدخل. وفي الشهرين الأخيرين اللذين يتميزان بكثافة عمليات التحويل المالي، ينخفض السعر.

بهذا يكون المصرف المركزي قد لعب دوراً مزدوجاً يتمثل بضبط سوق العملة كواحدة من مهامه الدستورية التي منحت له، والعمل كمضارب في السوق، مستفيدا من جملة حقائق :

أ ـ إن كتلة الأموال النقدية وشبه النقدية (معادن ثمينة) خارج المنظومة المصرفية السورية حسب منظمة الشفافية لعام 2010 تقدر بنحو 25 مليار دولار.

ب ـ تدفق الأموال الضخمة الى المعارضة ومناطقها دون أن تملك المعارضة أية خطط بديلة لتحويل هذه الأموال الضخمة من الدولار إلى السلع دون الحاجة إلى العملة السورية أو التعامل مع تجار النظام، ذلك ما مكن المصرف المركزي من المضاربة ارتفاعاً وانخفاضاً حسب مصلحة النظام.

لقد كانت خطة المصرف المركزي مماثلة لخطط جامعي الأموال ومحتكري السلع من حيث سحب الدولار من السوق وبث الشائعات ودعم هذه الشائعات بقبضة أمنية قوية لحين اقتراب نفاد مخزونه من الدولار، ليبدأ تدخله عبر ما يسمى بـ (شرائح التدخل)، حيث يتم بيع الدولار للمواطنين في كل شريحة بأعلى سعر في السوق، مستثمراً خوف المواطنين على مدخراتهم المالية، ونتيجة لذلك تتراكم العملة السورية لدى المصرف المركزي مقابل توفر الدولار بيد المواطنين. عندها يقوم المصرف المركزي من جديد بتشديد القبضة الأمنية لمنع تداول الدولار في السوق، مما يحقق ميلاً لدى الموطن إلى التخلي عن الدولار ليسترد المركزي ما باعه ولكن بأدنى سعر محققاً الربح الاقتصدي كمضارب.

دفع الكثير من رجال الأعمال، ومعظمهم داعمون للنظام، ثمن الخروج عن القبضة الأمنية في التعامل بالقطع الأجنبي وتعطيل خطة المصرف المركزي والغرفة المالية. وقد عوقبوا بطرق مختلفة تراوحت بين الإغلاق المؤقت (شركة الهرم للصرافة ـ الفؤاد للصرافة)، ومداهمة الشركات (غريواتي ـ حمشو)، ووصلت إلى الإغلاق النهائي في بعض الحالات (شركة السلطان).

حاول بعض التجار الوقوف في وجه المصرف المركزي. حيث همّ بعضهم بإقامة مشروعات استثمارية حقيقية يمكن لها أن تستغني عن دولار الإستيراد، لكن المصرف المركزي رد بحملة تضييق شديدة على التجار المناوئين. حيث أوقف منح قروض جديدة، ومنع استيراد الآلات والمعدات الاستثمارية، كذلك منع التعامل بالدولار بشكل رسمي (بالرغم من تعارض القرار مع السماح ببيعه عن طريق شركات الصرافة) بموجب المرسوم رقم (54) لعام 2013ن. وبالتالي لم تعد ثمّة جدوى من أيّة استثمارات إنتاجية داخلية.

لعل أخطر ما قام به المركزي خلال دعمه لنظام الأسد كان العبث بمستقبل سورية من خلال تعويم الدولار وجعله يخضع للمضاربات بشكل رسمي وفق آلية العرض والطلب في سوق لا يتمتع بأي نوع من الحرية الاقتصادية ومحتَكَر من قبل فئة قليلة مرتبطة بالدائرة الضيقة للنظام. لقد أراد المصرف المركزي ومن خلفه الغرفة المالية العمل على إعادة إنتاج "نظام الأسد" اقتصادياً ومالياً في حال فشله عسكرياً، فأصدر المصرف المركزي قرار رقم (758/م ن/ب3) بتاريخ 2011/8/15، والقاضي بفرض فائدة 1% على القروض والسلف التي يمنحها المصرف المركزي لوزارة المالية عملاً بالمرسوم التشريعي رقم /75/ تاريخ 2011/6/27. بهذا القرار اتجه المصرف المركزي إلى التخلي عن تنفيذ سياسة السوق الاجتماعي والتحول إلى تنفيذ سياسة الاقتصاد الليبرالي، وذلك من خلال الاستقلال عن وزارة المالية وتحوله إلى دائن لها.

أي أن المصرف المركزي تعامل بالقطع الأجنبي كسلعة في السوق الذي لم يعد ينتج السلع، بالتالي لم تعد العملة السورية مرغوبة لتغطية المستوردات، وهو ما يعني أن الدولة ستضطر للاستدانة من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية للمواطنين. وقد سار المصرف المركزي أصلاً في هذا الاتجاه من خلال شرعنة الديون العسكرية تحت مسميات مختلفة من جهة، وعدم الاكتراث بزيادة ضغوط التضخم النقدي وطباعة العملة السورية بدون تغطية ذهبية أو منتجات من جهة أخرى. كل هذا جعل الليرة السورية عملة غير مرغوب بها لتبادل السلع. وعلى الأغلب سيؤدي تفاقم هذه الوصفة الإقتصادية إلى رهن المستقبل السوري إقتصادياً وسياسياً للدائنين الدوليين الذين يقبلون بإقراض نظام الأسد. وهو ما يوضح جزءاً من صورة المرحلة الانتقالية، ومن مشهد مرحلة إعادة الإعمار فيما إذا وصلت إليها الدولة موحدة جغرافياً وسياسياً كما هي الآن رسمياً.

3 - 2 ـ تقييد الاستثمار وعمل المصارف ودعم الآلة العسكرية

يتألف القطاع المصرفي في سورية من ستة مصارف عامة مملوكة بالكامل للدولة، ومن أحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً، إضافة إلى ثلاثة مصارف إسلامية[35]. وكان قد بلغ عدد فروع المصارف الحكومية 288 فرعاً في نهاية عام 2010. أما المصارف الخاصة التقليدية التي باشرت عملها عام 2004 فقد بلغ عدد فروعها 208 فرعاً، منها 28 فرعاً للمصارف الإسلامية في نهاية عام 2010. ولا يوجد تخصيص من الناحية التشريعية والتنظيمية لعمل أو نشاط أي من هذه المصارف، ويشمل ذلك المصارف العامة التي باتت توسع خدماتها المصرفية وشريحة إقراضها باتجاه قاعدة أوسع من العملاء بعد دخول المصارف الخاصة وازدياد التنافسية داخل السوق استناداً إلى المراسيم التشريعية ذوات الأرقام (29 -30- 31 -32) لعام 2005[36].

أحدث النظام بعد عام 2000 تحولاً واضحاً في الهوية الإقتصادية للدولة السورية بعد أن تبنّى انفتاحاً إقتصادياً منفلتاً وخالياً من الرؤية الإصلاحية اللازمة لتحقيق توازن بين سياسات التحرير والإصلاح الإقتصاديين. وبدا أن الإقتصاد السوري يسير على خطى نيوليبرالية تذهب بالبلاد إلى مأزق الفرز الاجتماعي الشديد وإلى زوال الدور الإقتصادي للقطاع العام. وقد تم تحويل الأصول العامة نتيجة هذا التحوّل الهويّاتي الى شبكة رأسمالية تديرها دائرة ضيقة حول رأس النظام السوري. وتوّج هذا التوجه بإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية عام 2009، حيث وصل عدد الشركات المدرجة مع نهاية عام 2011

[35] البنوك الخاصة وهي أغلبها فروع أساسية لبنوك إقليمية عربية في لبنان، الأردن، قطر، السعودية، الكويت، والبحرين
[36] التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام 2010 ص 102.

إلى 23 شركة[37] تغطي عدة قطاعات مثل النقل والصناعة والزراعة، بينما هيمن القطاع المصرفي على القسم الأكبر من قيمة التبادلات والأنشطة التجارية داخل هذه السوق.

أشارت دراسة نشرتها واشنطن بوست[38] عن وجود ما لا يقل عن 23 من المستثمرين الأفراد، يمكلون أكثر من مليون سهم، مع أكثر من 36 مليون سهم بالمجموع العام، هؤلاء الأفراد يشكلون 4.5% على الأقل من مالكي أسهم البنوك الخاصة، و11% من مالكي الأوراق المالية،علماً بأن كثيراً من هذه الشركات مملوكة بأغلبية أسهمها لمجموعة من التجار المعروفين بقربهم من النظام، وقد قدِّر عددهم بمائة شخص حسب تصنيف الاقتصادي 100 حول (أشهر 100 رجل أعمال سوري)[39].

ومن المعروف أن المصارف الخاصة المزدهرة منذ تأسيسها لطالما جذبت رجال الأعمال من أصحاب النفوذ السياسي، بما في ذلك سياسيين سابقين ومسؤولين أمنيين كبار في الحكومة السورية، كشركاء طبيعيين للمستثمرين من المؤسسات الاجنبية، حيث تفرض الحكومة السورية وجود شريك محلي بنسبة 51% من رأس مال المنشأة مقابل 49% للمستثمر الأجنبي من أجل منح الموافقة على ترخيص العمل[40].

استطاع بشار الأسد على مدى السنوات العشر من حكمه أن يدفع إلى الواجهة بجيل جديد من رجال الأعمال ضمن تحالف السياسيين والعسكر ورجال المال، بعد أن كان حافظ الأسد قد دفع الجيل الأول من هذه الطبقة عبر خطوات أكثر هدوءاً. وبذلك أصبحت النواة الفعلية للنظام مجموعة من الأشخاص (لا تتجاوز 100 شخص) تمتد على التوازي في الإقتصاد والسياسة والأمن والجيش. وقد تمت ترجمة هذا التحالف إلى هيمنة رجال أعمال النظام السوري على القطاعات المربحة، بما في ذلك الطاقة والاتصالات، والخدمات المصرفية والمالية، والبناء والسياحة، وهو ما سيضمن بدوره البقاء الاقتصادي للنظام السوري رغم التحولات القاسية التي ستعصف بالغالبية الساحقة من المواطنين.

وبعد أكثر من أربع سنوات من العقوبات الدولية المشددة[41] التي طالت تلك الفئة من رجال الأعمال، لم يتوقف دعمها للنظام السوري، سواء من ناحية التمويل أو حتى من خلال زيادة استثماراتها رغم المخاطر التشغيلية والأمنية الكبيرة[42]. وهذا ما يمكن ملاحظته خلال الثورة السورية. حيث لم يعلن أيّ من المصارف العشرين عن إفلاسه أو توقفه عن العمل بالرغم من الواقع المصرفي المتردّي الذي لا يزال يعكس ارتفاعات وهمية في أرقام السيولة النقدية بالعملة السورية[43] في مقابل حقيقة تراجع القيمة الفعلية

---

[37] http://www.dse.sy/ الموقع الرسمي لسوق دمشق للاوراق المالية.

[38] مقالة للكاتب "رشاد القطان" في صحيفة واشنطن بوست الأميركية حول سبب "عدم انهيار البنوك والمصارف السورية" رغم الحرب الدائرة والعقوبات المفروضة على النظام السوري

[39] http://www.searchinsyria.com/ar/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84/2500/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

[40] يحصل الأخوان غريواتي على حصة 1% من رأس مال المصرف كشريك

[41] ضمن خطة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الأوربي ومن خلال جهودهما الرامية إلى عزل النظام السوري، قامتا بفرض عقوبات على العشرات من المسؤولين الأمنيين والسياسيين ورجال الأعمال، بعضهم من المساهمين الكبار ومن أعضاء مجالس إدارات المصارف الخاصة، وقد كان الهدف من تلك العقوبات تعطيل الروابط الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة في البلاد، إضافة لفضح هذه العلاقات المزورة. ومع ذلك فشلت هذه السياسة إلى حد كبير، حيث أن معظم رجال الأعمال لديهم استثمارات كبيرة في البلاد تفوق الاصول والمصالح التجارية التي يملكونها في الخارج، بالإضافة إلى أن صلاتهم الوثيقة مع النخبة السياسية في البلاد جعلتهم يستثمرون بشكل أكبر في بقاء النظام السوري.

[42] أولى هذه المخاطر هي إمكانية سقوط النظام مما يعني خسارة الاستثمار في النظام وإمكانية التعرض للمحاسبة القانونية في المرحلة الانتقالية. لكن بالمقابل فإن فرص المشاركة واقتسام حصة من خطة اعادة إعمار سورية ستكون أكبر في حال البقاء داخل البلاد. علماً أن خطط إعادة الإعمار ستكون نتيجة توافق القوى الدولية على الحل السياسي وبالشراكة القطاع الخاص السوري بعد انتهاء الصراع.

[43] تعتبر هذه الحالة من الحالات القليلة التي تظهر تصرفات الغرفة المالية في العلن كقوة تدير المشهد الاقتصادي السوري، فقد دفعت المصرف المركزي إلى اصدار قرار رقم (٧٥١/م ن / ب٤) بتاريخ 2011/7/18 القاضي برفع نسبة التركزات الائتمانية لدى مجموعتها المصرفية، وذلك

لكتلته المالية، إذ أن أرقام السيولة في المصارف السورية لم ترتفع نتيجة أعمال استثمارية أو قروض أو غير ذلك من الأدوات المتعارف عليها في الجهاز المصرفي.

تراجع سعر الليرة السورية بأكثر من 100% في الفترة بين 2012 و2014 بحيث عكس ارتفاعاً وهمياً في أرقام السيولة، وأخفى القيم الحقيقية الضعيفة لهذه الأرصدة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ثلاثة أعوام. إلى جانب ذلك، توقفت المصارف عن منح القروض بكافة أشكالها، بعد أن تعرضت لسحب الودائع بشكل كثيف[44]، فيما امتنع المقترضون عن دفع ديونهم المستحقة من قروض سابقة، والتي يبلغ إجماليها حوالي 100 مليار ليرة سورية، مما دفع المصارف إلى القيام بإجراءات حديّة لاستيفاء ديونها شملت الحجز المالي على أملاك الأحياء والأموات على حد سواء [45].

عمل مثلث السلطة من خلال حزمة من رجال الأعمال على توفير السيولة اللازمة لإنشاء وتوسيع الميليشيات المسلحة الرديفة لقوات النظام، كميليشيا الدفاع الوطني وكتائب البعث وميليشيات جمعية البستان وغيرها. وقدم الجهاز المصرفي تسهيلات بنكية على نطاق واسع لرجال الأعمال هؤلاء من خلال قرارات ومراسيم صدرت لهذه الغاية، كالمرسوم 51 لعام 2012 و المرسوم 8 لعام 2014 القاضي بجدولة الديون مقابل دفع 5% من قيمة القرض المتبقي كحسن نيّة، ليصار بعدها إلى الاستغناء عنه من خلال اللوائح التنفيذية الصادرة عن وزارة المالية، وهو الأمر الذي مكّن هؤلاء التجار من التصرف بحرية في أملاكهم المحجوزة. إضافة إلى ذلك حصلت مجموعة رجال الأعمال الداعمين على تسهيلات ائتمانية بدون ضمانات كافية. ولعل أشهر هؤلاء كان رجل الأعمال (صائب نحاس) عبر المصرف التجاري السوري[46]، و(عماد غريواتي) عبر بنك بيمو الفرنسي السعودي، و(عبد الرحمن العطار) عبر بنك بيمو الفرنسي السعودي أيضاً. من جهة أخرى، حصل مجموعة رجال الأعمال الداعمين على كمّيّات نقدية كبيرة من (دولار الاستيراد) المدعوم حكومياً، وأدخلت هذه الكميات في عمليات المضاربة بالليرة السورية ورفع أسعار المواد المستوردة وفق توجيهات المصرف المركزي والغرفة المالية.

بالرغم من الأضرار الكبيرة التي نتجت عن هذه السياسات النقدية على مؤسسات الدولة الإقتصادية وعلى القدرة الشرائية للمواطن السوري[47]، فقد ساهمت هذه الإجراءات بشكل فعال في تأمين السيولة النقدية من أجل القيام بدعم وتوسيع الميليشيات غير الرسمية المساندة لقوات النظام، وهو ما يعتبره النظام ضرورة قصوى في أدوات السيطرة الأمنية الداخلية، بحيث لا تكتسب طابعاً رسمياً أو حكومياً يمكن له أن يرتّب مسؤوليات مستقبلية على النظام في المرحلة الانتقالية من الناحية القانونية عند فتح ملفات الجرائم ضد الإنسانية وملفات الانتهاكات ضد المدنيين. ومن ناحية أخرى، ساهمت هذه الإجراءات بضغوط تضخمية واسعة التأثير، كالارتفاع المبالغ به في الكتلة النقدية بالعملة السورية وارتفاع أسعار العقارات بشكل غير

للسماح للمصارف الخاصة بمزيد من الهامش لتحويل أموالها إلى الخارج والمضاربة لتوفير القطع الأجنبي اللازم للحكومة ولتمويل أعمالها العسكرية، وكسب مؤيدين لذلك. وقد جاء هذا القرار خلافاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من القرار رقم (٥٠١/ م.ن/ب٤)تاريخ 10\5\2009، والصادر عن (مجلس النقد والتسليف) وهو أكبر سلطة تشريعية نقدية في سورية.

[44] كان المصرف المركزي دور في حماية استثمارات المصارف الخاصة بدفع من الغرفة المالية وذلك من خلال توفير البئية التشريعية الملائمة كما هو الحال في القرار رقم (٧٤٧/م ن / ب٤) بتاريخ 2011/7/18، القاضي برفع أسعار الفائدة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية، وذلك لإغراء العملاء بجميع فئاتهم للحد من سحب الودائع بعد موجة عدم الثقة من جهة والخوف من القادم من جهة أخرى. حيث شهدت المصارف العاملة في الاقتصاد السوري سحباً كبيراً للودائع على إثر سياسة العنف التي مارسها النظام وتصاعد أحداث الثورة السورية، وهذا من شأنه أن يؤثر على السيولة المصرفية التي عمل المصرف المركزي على إدارتها لتمويل العمل العسكري.

[45] دراسة " المصارف السورية تحجز على الأموات لاسترداد القروض" ، العربي الجديد - إسطنبول - عدنان عبد الرزاق 17 مارس 2015

[46] تم الحجز على أموال صائب النحاس بتاريخ 2015/08/1 بالقرار 3260/س .م/2015 نتيجة محاولة صائب النحاس الخروج عن إرادة الغرفة المالية، وكان صائب النحاس قد حصل على تسهيلات ائتمانية بقيمة 80 مليون دولار دون ضمانات كافية.

[47] عمل المصرف المركزي على إيقاف استيراد السلع وخاصة التي تعتبر نصف مصنعة ومواد أولية، وتدرج من 40% إلى الإيقاف الكامل مما رفع من معدل الانكشاف التجاري أو التعامل الخارجي إلى 70% ليرتفع خلال السنوات الأربع الماضية إلى 90%

مسبوق، وارتفاع معدلات الفقر التي وصلت حسب النشرات الأممية إلى 40%، وإلى 85% من مجموع السكان.

ساهمت هذه النتائج مجتمعة على الصعيد الداخلي بدفع الشرائح السكانية الأكثر فقراً للانضمام إلى الميليشيات غير الرسمية من أجل توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للأسرة ضمن موجة الغلاء الفاحش العامة. أما الأداء الخارجي للمصرف المركزي فلم يكن أقل تأثيراً، حيث لعب دور الوسيط القانوني الذي هندس اتفاقيات التمويل والإقراض متوسط الأجل للنظام السوري من الاتحاد الروسي وإيران. حيث حصل النظام على قرض قدره (5) مليار دولار وفق تصريح المبعوث الأممي ديمستورا، والأغلب أن هذا القرض كان على شكل عتاد عسكري وذخائر وخبراء. وكذلك حصل النظام على قرض سنوي من إيران بلغ (6) مليار دولار سنوياً على مدار السنوات الخمسة الماضية، أي ماقيمته (30) ملياراً خلال الأعوام الخمسة للثورة. وقد أعلن المصرف المركزي بأن قروض الحكومة من إيران هي (15) مليار، وأنها استُخدمت للتدخل بسوق الصرف، ولعل السؤال الأهم في أعقاب هذا الإعلان هو (أين ذهب الجزء المتبقي من هذه القروض والذي يبلغ 50% منها ؟!).

وعلى الأغلب، تعتبر القروض الخارجية من أخطر الإجراءات التي قام بهاالمصرف المركزي. فقد وفر لها غطاء شرعياً بحيث يظهر للمجتمع الدولي أن الدولة السورية استدانت هذه القروض بقصد تمويل مؤسساتها؛ وأنه ليس تمويلاً للمؤسسة العسكرية التي تقوم بإنفاقها لتمويل حرب داخلية (حرب أهلية). ومن خلال هذه الشرعنة سينعدم حق السوريين مستقبلاً في المطالبة بإلغائها بعد سقوط النظام، وستبقى متوجبة الدفع لهذه الدول عند استحقاقها.

3 - 3 ـ تحجيم المستوردات

أولى قرارات الحكومة بعد اندلاع شرارة الثورة تمثلت بالامتناع الكامل عن تمويل المستوردات، والسبب الذي لم يُخفِه المسؤولون في ذلك الوقت هو الحفاظ على القطع الأجنبي. لكن الحكومة تراجعت عن هذا القرار جزئياً تحت ضغط رجال الأعمال والتجار السوريين. وأمام هذه المعضلة ابتكر المصرف المركزي السوري، ممثلاً بحاكمه (أديب ميالة)، طريقة أخرى للالتفاف على مفاعيل التراجع عن هذا القرار، حيث أن عمليات التمويل بالقطع الأجنبي، وبسبب الظرف الموضوعي المتعلق بعدم التفريط بهذا القطع، كانت تتوقف لأسابيع متواصلة، ومن ثم تفتح لفترة قصيرة ليعقبها فترة انقطاع أخرى. كما ابتكر حاكم المصرف المركزي طريقة أخرى تقضي بإيجاد حزمة من العوائق القانونية عبر اللوائح التنفيذية الشارحة للقرارات، وهذا ما حدث بالفعل بعد قرار السماح بالتمويل المسبق للمستوردات، حيث أرفقه الحاكم ببنود تعجيزية في نص القرار تقضي بتقديم فاتورة مصدقة قبل وصول السلع المستوردة.

يضاف إلى ذلك خسائر الشركات، وتراجع التصدير بسبب خسارة الأسواق الرئيسية المستوردة للمنتج السوري، لاسيما السوق الأوروبية والعربية. وتزامن كل ذلك مع تصريحات حكومية عن التوجه شرقاً إلى الأسواق التي لا تحتاج أساساً لهذه المنتجات، ليأتي عام 2015 بنتائج وعجوزات كبيرة. فقد تجاوزت قيمة صادرات سورية 67.7 مليارات ل.س، خلال النصف الأول من 2015، مقابل مستوردات بقيمة 908.3 مليارات ل.س، ليبلغ عجز الميزان التجاري 840.4 مليار ليرة سورية[48].

48 " عجز الميزان التجاري يتجاوز 840 مليار ليرة خلال 6 أشهر الماضية" ـ يسار الدمشقي ـ موقع جريدة تمدن ـ 2015/2/7

تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي في سورية، خلال سنوات الثورة بحيث ظهر العجز الكبير في تغطية احتياجات السوق الداخلية، وذلك بالرغم من تراجع عدد المستهلكين إلى النصف بسبب موجات النزوح في أعقاب توسع الصراع العسكري. وهو ما أدى إلى تراجع حجم الصادرات الزراعية بشكل كبير بسبب خروج جزء واسع من المناطق السورية عن سيطرة النظام. ولا بد أن هذا التراجع في الصادرات شمل أيضاً الثروات الباطنية بشكل رئيسي.

وللحقيقة وجه آخر، فمع انطلاقة الثورة السورية وفشل النظام خلال الأشهر الأولى في اخمادها، بدأت الغرفة المالية بفرز رجال الأعمال السوريين بين مؤيد للنظام ومعارض له، وذلك من خلال استجابتهم لدفع الأتاوات التي فرضت عليهم لتمويل آلة النظام العاملة على إخماد الثورة. فـ (عماد غريواتي) مثلاً كان يدفع (5) ملايين ل.س أسبوعياً للنظام، وبالمقابل كل من كان يرفض دفع هذه الأتاوة يتم التضيق على أعماله الى درجة تهديده بالبيع أو الطرد، وهو ما حدث مع (أنس الدرخباني) الشريك في مؤسسة الرسالة الغذائية (ميلك مان)، والتي باعها لـ (رامي مخلوف) بمبلغ 300 مليون ل.س، وهو أقل بكثير من القيمة الفعلية لحصة البائع، وذلك بعد أن أعلن مخلوف اعتزاله عالم الأعمال.

عند ازدياد حاجة النظام لتمويلات إضافية، بسبب ازدياد العقوبات الإقتصادية عليه وعلى مؤسسات الدولة السورية، اتجه النظام عبر الغرفة المالية إلى الاستعانة بهؤلاء التجار للقيام بدور مؤسسات الدولة محققاً مكسبين، أولهما يكمن في تنفيذ أهدافه النقدية والإقتصادية الداخلية، أما المكسب الثاني فكان السماح بسنّ قوانين تظهر النظام على أنه يتجه نحو تنفيذ وصفات البنك الدولي من أجل كسب تعاطف المجتمع الدولي. فحسب تصريح (أديب ميالة) بلغت أرباح استيراد القطاع الخاص من المازوت (5) مليارات ل.س إضافية عن الربح المنطقي وفق السعر المحدد حكومياً للبيع، وهذا ما يشكل ضغطاً على سعر صرف الليرة السورية. كما قدم المصرف المركزي تسهيلات استثنائية للسوق كاستجابة لرفع سعر الصرف، بدأت من الإعلان عن رصد مبلغ (100) مليون دولار لتمويل المستوردات بتاريخ 2015/4/8 وتمويل كافة إجازات الاستيراد التي تفوق (300) ألف دولار، ووصول وسطي تمويل المصارف لمستوردات التجار إلى (6) مليون دولار يومياً، ثم رفع حصة التاجر من تمويل المستوردات عن طريق مؤسسات الصرافة من (100) ألف دولار إلى 300 ألف دولار[49].

تؤمن عملية تمويل المستوردات انتقال جزء هام من القطع الأجنبي من المصرف المركزي إلى السوق السوداء، وبذلك يحقق التجار الداعمون للنظام مكسباً آخر بحصولهم على سعر صرف منخفض للدولار من المصرف المركزي. هذا عدا عن أرباحهم الفاحشة نتيجة بيع المنتجات بأسعار مرتفعة. وهكذا تتم دورة المضاربة بالدولار بالشراكة مع حزمة الشركاء الإقتصاديين الداعمين للنظام بمقابل التزامهم بدفع الإتاوات لتأمين التمويلات اللازمة للآلة العسكرية.

[49] "أربعة إجراءات لدعم الليرة لم تفعلها الحكومة السورية" ـ معن خالد ـ موقع جريدة قاسيون - 2015/2/12

4 ـ تدخل مصرف سورية المركزي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

تقتصر سيطرة النظام عسكرياً على مراكز المدن أو على بعض من أحيائها، في حين لا زالت سيطرته الاقتصادية كبيرة وتمتد على المناطق الخارجة عن سيطرته العسكرية، وذلك عبر تبادل السلع والخدمات وازدياد نشاط شركات الصرافة وتحويل الأموال التي يلعب المصرف المركزي الدور الأساسي فيها. كما تتم هذه السيطرة عبر استمرار المصرف المركزي، مثل بقية مؤسسات الدولة، بدفع الرواتب للموظفين بالرغم توقف مؤسساتهم ودوائرهم عن العمل. فما هي الغاية من ذلك في ظل الضغط المالي الذي يعاني منه النظام ؟.

4 - 1 ـ السيطرة الاقتصادية على المناطق الخارجة عن السيطرة عسكرياً:

باتت المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أحد أهم الموارد الأساسية للقطع الأجنبي، إنْ من تحويلات المغتربين أو من رواتب المقاتلين وأموال الإغاثة. وبات النظام يسهل إدخال وإخراج الأموال من وإلى تلك المناطق عبر مكاتب الصرافة وشركات الحوالات :

4 - 1 - 1 ـ مكاتب الحوالات:

تتواجد مكاتب الحوالات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وترتبط مع شركات أخرى التي تتعامل مع شركات قائمة أصلاً في مراكز المدن السورية الخاضعة لسيطرة النظام؛ بل وخارج سورية أيضاً. ففي تشرين الثاني 2014 نشرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) على موقعها الرسمي أنه "تبين لهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن شركة الهرم للحوالات المالية تقوم بتنفيذ عمليات تحويل أموال من وإلى محافظة الرقة، وأفاد أحد وكلاء مكتب الهرم في دوحة عرمون (لبنان) التي تؤوي أعداداً كبيرة من النازحين، بانتقال حوالات مالية من لبنان الى الرقة، شارحاً أنّه أياً يكن المبلغ المرسل الى الرقة، فإن عمولة المكتب تبلغ 5000 ل.ل، والمرسل إليه يستلم الأموال في اليوم نفسه من مكاتب خاصة بعد أن أقفلت شركة الهرم أبوابها في تلك المنطقة. حيث يتم تحويل الأموال إلى مكاتب غير مرخص لها[50]".
وكذلك هو حال شركة النوري للصرافة المرخصة رسمياً لإدخال أموال إلى مخيم اليرموك، والتي تتقاضى 20% من قيمة كل حوالة. وكذلك مكاتب الحوالات في مناطق جنوب دمشق التي تسيّر أعمالها بالتعاون مع مكاتب وشركات حوالات أردنية [51]. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المكاتب لا تزال تزاول عملها حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، كما هو حال شركة (النبهان) في الرقة، وشركة (الهرم) في محافظة دير الزور. وهو ما يمكن أن يوحي باستنتاجات عدة حول استقرار الشبكة المالية المرتبطة بالنظام، وقدرتها على القيام بأعمال الرقابة والضبط على حركة الأموال داخلياً وخارجياً حتى الآن بالرغم من خروج حوالي 80% من الأراضي السورية عن سيطرة النظام خريف عام 2015.

---

[50] "كيف تحول الأموال من لبنان إلى الدولة الاسلامية" ،أسرار شيارو ، جريدة النهار، 9كانون الأول 2014.
http://www.annahar.com/article/196499-

[51] "مناطق معارضة تنعش اقتصاد النظام" ـ ريان محمد ـ جريدة صدى الشام ـ 2014/2/9،
http://www.sadaalshaam.net/addons/News/views/

4 - 1 - 2 ـ شبكات الوسطاء:

تكونت خلال سنوات الثورة حلقات وصل مالية وتجارية بين النظام والمعارضة (السياسية والعسكرية)، حيث تم تأسيس مكاتب شبه علنية في بعض مناطق النظام ترتبط بمكاتب شبية في العديد من الدول، وترتبط كذلك بمكاتب شريكة في مناطق سيطرة المعارضة. تعمل هذه الحلقات على تأمين إيصال الحوالات النقدية من المغتربين إلى ذويهم داخل سوريا، وتتوزع مكاتبها في المناطق المحاصرة أو المتاخمة لمناطق حدودية. وتتقاضى تلك المكاتب أجوراً مرتفعة عن التحويلات النقدية بحيث تتجاوز الـ20%[52]. ولا بد من الإشارة إلى أن جميع المبالغ تسلم بالليرة السورية داخل سوريا بحجة المخاطر الأمنية جراء نقل أموال بالقطع الأجنبي[53]. وهو ما يعني تكديس القطع الأجنبي لدى المكاتب الوسيطة المتواجدة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

مما سبق، نلاحظ أن للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام دور في إنعاش اقتصاد النظام. بل إن هذه المناطق باتت تشكل مورداً مالياً مهمّاً للنظام، لاسيما بعد تبلور دورتها الاقتصادية والنقدية المرتبطة والتابعة لإقتصاد النظام نفسه وسيطرته. ومن خلال هذا النوع من روابط التبعية تحولت المناطق الخارجة عن سيطرة النظام إلى سوق استهلاك يصدّر لها النظام المواد الغذائية والوقود بأسعار خيالية تفوق الأسعار العالمية بعدة أضعاف، كما تحولت من جهة أخرى إلى مصدر رئيسي للحصول على القطع الأجنبي.

يقوم النظام من خلال عدد من التجار المحسوبين عليه بمدّ مناطق المعارضة بشكل منتظم بالبضائع بشرط أن تكون الليرة السورية أساساً في تعاملاتها النقدية، بينما تأتي مواردها الأساسية من القطع الأجنبي من تحويلات المغتربين ورواتب المقاتلين وأموال الإغاثة التي تقف في شركات الصرافة المرتبطة بالنظام. في الوقت الذي يقوم النظام بدور التاجر الوسيط الذي يسمح بإدخال كميات محدودة من البضائع إلى المناطق الخارجة عن النظام بمقابل الجزء الأكبر من واردات القطع الأجنبي إليها، بينما يسمح بدخول الحوالات بالليرة السورية إلى مناطق سيطرة المعارضة ليمثل دور تاجر العملة على أحسن وجه.

والحال هذه، بات النظام يحافظ على وجود مناطق سيطرة المعارضة والتشكيلات العسكرية والمدنية العاملة فيها لكونها مصدراً للقطع الأجنبي عبراستقطابها لأموال الجهات الداعمة للمعارضة والمنظمات الإغاثية الدولية والمحلية. وبذلك يتمكن مصرف سورية المركزي من السيطرة والاستثمار في الكتلة النقدية الدائرة في مناطق سيطرة المعارضة، ليؤثر وبشكل رئيسي على سوق الصرف، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام أو الخارجة عنها، وليعمل على تأمين القطع الأجنبي اللازم لدعم آلته العسكرية.

من جهة أخرى، يستخدم المصرف المركزي شبكات التواصل الاجتماعي لتنفيذ ضغوط نفسية على سوق الصرف. فعلى سبيل المثال تنقل بعض المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي أخباراً وتنبؤات حول أسعار الصرف بإيعاز وتوجيه من المصرف المركزي، مما يوجه التوقعات حول العرض والطلب على سعر الصرف. وفي المرحلة الثانية تقوم شركات الحوالات والصرافة والتجار المرتبطين بالنظام بتثبيت التوقعات المطلوبة حتى في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام التي يتماشى ويتساوق فيها انخفاض وارتفاع سعر الصرف مع تغيراته في دمشق.

---

[52] "مناطق المعارضة تنعش اقتصاد النظام" مرجع سابق

[53] المرجع السابق

جدير بالذكر أن فروقات الأسعار بين مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته كانت لصالح الليرة السورية في مناطق سيطرة النظام حتى نهاية عام 2013، ليختلف معها الوضع بعد هذا التاريخ، حيث أصبحت الليرة السورية في مناطق سيطرة النظام أعلى قيمة منها في المناطق الخارجة عن سيطرته عسكرياً، وذلك بسبب ازدياد عدد المدن الخارجة عن سيطرة النظام عسكرياً، وبسبب خسارته للمعابر الحدودية مع العالم الخارجي، وارتفاع وتيرة التشديد الأمني للحدّ من التعامل بالدولار خوفاً من دلورة اقتصاد مناطق المعارضة كلياً أو جزئياً.

لقد فشلت المعارضة السياسية والعسكرية على اختلاف توجهاتها بإيجاد نظام اقتصادي مستقل عن النظام في المناطق التي تسيطر عليها. بل لعلها تساهم على نحو فعلي ومباشر مع أصدقائها بدعم إقتصاد النظام وتوفير كتل نقدية كبيرة من القطع الأجنبي لم يكن ليحلم بها.

4 - 2 – رواتب الموظفين في مناطق سيطرة المعارضة:

أعلنت الحكومة السورية عن زيادة في موازنة 2015 عن موازنة 2014 بـ 164 مليار ل.س، أي ما يعادل 11.80%[54]، وذلك لزيادة الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) من أجل مواجهة التحديات الأمنية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن بالدرجة الأولى. ومن هنا فإن هذه المواجهة لابد لها أن تبدأ من رفع رواتب وأجور موظفي الدولة. إلا أنه وبالعودة لأرقام الموازنة العامة لعام 2015 نلاحظ أن "الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في موازنة 2015، تقدر بـ(316) مليار ل.س، أي بزيادة (5) مليارات عن العام 2014"[55]. لكن هذه الزيادة لا تخرج عن سلسلة الحلول النفسية التي يتبعها النظام، حيث تم احتسابها على أساس سعر صرف غير حقيقي للدولار وصل إلى 150 ليرة، وهو ما يقل عن سعر الصرف في نشرة مصرف سورية المركزي البالغ 183 ليرة[56].

بالرغم من هذه الزيادة الوهمية لمخصصات بنود الموازنة العامة، ومن ضمنها الأجور والرواتب، سوف تتناقص القيمة الحقيقية للأجور بسبب انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية مع تغيرات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار. وحتى مع الضغوط المالية الكبيرة التي يعيشها النظام السوري في ظل التراجع الحاد للنشاط الاقتصادي، إلا أن الحكومة السورية لا تزال مستمرة في دفع رواتب الموظفين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بالرغم من توقف جميع دوائر ومؤسسات الدولة في تلك المناطق عن العمل، وعدم التحاق الموظفين بالعمل في مؤسسات النظام داخل مناطق سيطرته.

---

54 حسب تصريحات وزير المالية والعديد من المواقع الحكومية (سانا مثلا): إن الموازنة المالية لـ 2015 تعادل 10.36 مليار دولار أميركي، حيث أقرت الحكومة أن سعر الدولار المعتمد عند إعداد الموازنة هو 150 ليرة (1554 مليار ليرة / 150 = 10.36 مليار دولار أميركي)، بينما، وعند النظر إلى موازنة 2013، والبالغ قيمتها الإجمالية 1383 مليار ليرة، وعند حسابها على أساس سعر الدولار 67.5 ليرة، نلاحظ أن قيمتها (1383 مليار ليرة / 67.5 = 20.5 مليار دولار أميركي)، ومن ذلك نلاحظ انخفاض إجمالي الموازنة في 2015 بـ 49.5% عن 2013. علما أن وسطي سعر صرف الدولار عند إقرار هذه الموازنة هو 185 ليرة، وبالتالي يمكن القول أن قيمة الموازنة لـ 2015 تعادل فعلياً 8.4 مليار دولار أميركي، وبالتالي فهي تنخفض عن موازنة 2013 بنحو 59.02%.

55 حسب أرقام الموازنة العامة للدولة، الخاصة بالعام 2014، فإن كتلة الأجور والرواتب تطاول حدود 672 مليار ليرة. وهذا يعادل 42 في المئة من قيمة الموازنة البالغة 1390 مليار ليرة، مع الاشارة إلى أن كتلة الرواتب والأجور السنوية لموظفي القطاع العام تبلغ /609/ مليار ليرة، أي ما نسبته 53% من إجمالي الإنفاق الجاري، و62% من المبلغ المقرر إنفاقه على الدعم الاجتماعي،

56 سعر صرف الليرة في السوق السوداء المقدر بـ 210 ل.س

يتسلم الموظفون رواتبهم إما عن طريق الصرافات الآلية أو عن طريق المحاسبين المعتمدين لمؤسسات النظام، الذين يدخلون تلك المناطق دون تعرّض أو مساءلة من تشكيلات المعارضة المسلحة[57]، حيث يكتفي النظام بهذا النوع من الارتباط مع موظفيه ليحقق جملة من المكاسب:

أ ـ التأكيد على أن السلطة التنفيذية للنظام هي السلطة الشرعية الوحيدة المخولة والقادرة على إدارة مؤسسات الدولة.

ب ـ التأكيد على استمرار النظام بتسليم أجور الموظفين، لاسيما في المناطق التي تسيطر عليها تنظيمات دينية، لمنعهم من الانضمام لأي من هذه التنظيمات، ولمنعهم كذلك من الانضمام لحراك المعارضة المدنية في حال وجوده. لاسيما مع تفشي البطالة واستغراقها للقسم الأعظم من قوة العمل في تلك المناطق.

ج ـ الإيحاء للعالم الخارجي بأن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام هي مناطق اضطرابات فقط (وفق تعريفات القانون الدولي)، وأن ما يحدث فيها هو مجرد اضطرابات أمنية ناتجة عن وجود منظمات إرهابية دولية (غير سورية)، وأن أبناء المناطق وسكانها المحليين لا يزالون مرتبطين بالنظام ويعملون في مؤسساته الحكومية. وبالتالي تبرير المطالبة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمساعدة الدولة السورية في مقاومة هذه الأعمال، وإبرام النظام لهذه الاتفاقيات كممثل للدولة السورية، إضافة لمحاولة منع أية مساعدات من الوصول للمناطق الخارجة عن سيطرته إلا بموافقته وعبره، حتى وإن كانت مساعدات إنسانية طبية.

وهو بالفعل ما تعتمده الأمم المتحدة في عمل منظمات الإغاثة التابعة لها على الأرض السورية، حيث ترفض استخدام المعابر التي تسيطر عليها المعارضة لتسليم الإغاثة، وتكتفي بالمعابر المسيطر عليها من قبل النظام بعد أخذ موافقته. ولعل هذا السلوك الدولي هو مصدر إضافي لتأمين كميات كبيرة من القطع الأجنبي للحكومة عبر منحه الوكالة الحصرية لإغاثة المناطق الخارجة عن سيطرته.

استطاع النظام الاستفادة شروط المنظمة الدولية لاستجداء المساعدات الدولية التي يوزع نحو 80% [58] منها في مناطق سيطرته، مما يسهم في خفض أسعار مثيلات هذه المساعدات من المواد الأساسية في سوق المناطق الخاضعة لسيطرته. لاسيما وأن هذه المواد يتم تداولها بما لا يزيد عن نصف سعرها في الأسواق الداخلية. وهذا ما ينسحب أيضاً على المسروقات التي يقوم بها عناصره المسلحون، والتي خلقت سوقاً موازياً يبيع بنصف الثمن، إضافة إلى أن هذه المسروقات تؤمن مدخلاً مادياً جيداً لعناصره الذين يقاتلون من أجله، في وقت يعاني فيه النظام من عدم استقرار في تمويل الميليشيات المسلحة الموالية له.

د ـ إعطاء الشرعية لأية إجراءات إقتصادية ومالية يقوم بها النظام، كرهن مؤسسات الدولة بمقابل قروض خارجية، وبيع ممتلكات الدولة لجهات غير سورية، طالما أن النظام لا يزال يمثل الدولة السورية على نحو فعلي باعتراف سكان الداخل السوري الذي لا يزال مرتبطاً بمؤسساته. وهنا كان للمصرف المركزي دور في تشريع دور للدول الدائنة في النظام الإقتصادي والسياسي لسوريا في مرحلة ما بعد الأسد، إضافة الى تحقيق أجندات خاصة سياسية واقتصادية تحمي استثمارات تلك الدول في سوريا.

---

[57] من خلال زيارة الباحث لمحافظة الرقة في تموز 2013 أكد العديد من المدراء في فرع المصرف التجاري وفي البلدية استمرار الدولة بدفع الرواتب رغم توقفهم عن العمل وعدم قدرتهم على الانتقال الى مراكز المدن التي يتواجد فيها النظام.

[58] "مناطق المعارضة تنعش اقتصاد النظام" مرجع سابق

هـ ـ منع دلورة إقتصاد المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، كلياً أو جزئياً، بسبب كون كتلة الرواتب التي تنفق من قبل الموظفين لتأمين احتياجاتهم تسدد بالليرة السورية. وهو ما يبقي الليرة السورية أساساً للمقايضة في هذه المناطق. وبما أن الليرة السورية هي العملة المتوفرة لدى النظام، وبما أنها تطبع لديه بدون تغطية، فإنه بذلك يستطيع توفير القطع الأجنبي لآلته العسكرية دون مقابل حقيقي.

وبهذا يكون مصرف سورية المركزي قد نجح بتأمين التمويلات اللازمة لدفع رواتب وأجور موظفي الدولة، وللإبقاء على ولاء هذه الشريحة للدولة بشكل مقنّع يخفي من خلفه ولاءها للنظام.

5 ـ توصيات ومقترحات

أ ـ إيقاف إجراءات مصرف سوريا المركزي الداعمة للنظام وآلته العسكرية وتجميدها من خلال اعتماد نظام الدلورة الجزئية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وفق خطة واضحة. ويتم ذلك عبر رفض ومنع التعامل داخل أسواق المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بالوحدات النقدية الورقية السورية ذات القيمة المرتفعة (1000 و500)،وبحيث يتم استخدام الدولار بدلاً عنها. فيما تتم المحافظة على التعامل بالفئات الصغيرة من فئة (200) ليرة ومادونها. مع الإشارة إلى أن إحلال أية عملة غير سورية بدلاً من الدولار، لاسيما عملات الدول المجاورة، سيعمل على منع استعادة العملة الوطنية لفعاليتها في تلك المناطق بعد سقوط النظام، وسيعمل على فصل المنطقة إقتصادياً عن بقية المناطق السورية وإتباعها بشكل دائم للدولة صاحبة العملة البديلة.

ب ـ العمل على توثيق القروض الخارجية وفق ما يتسرب عنها، وتوثيق استخدامها كوقود للآلة العسكرية للنظام، من أجل أن لا تنتقل تبعاتها فيما بعد إلى الدولة السورية المقبلة بعد سقوط النظام. وملاحقة مواضع إنفاق هذه القروض كون المصرف المركزي يطلب القروض أصلاً لحساب مؤسسة بعينها من مؤسسات الدولة.

ج ـ محاولة الحصول على نسخة من القروض والتسهيلات المالية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي السوري لرجال الأعمال، والتي تتواجد نسخة عنها لدىالمصرف المركزي، واعتبارها أداة لتوثيق هذه الديون. بالإضافة إلى مطالبة الأمم المتحدة بتجميد الأموال السورية المسجلة بأسماء موظفين حكوميين ورجال أعمال سوريين محسوبين على النظام باعتبارها أموال الدولة السورية وليست حسابات شخصية.

د ـ التواصل مع موظفي المصرف المركزي المسرّحين من العمل، وممن لديهم كفاءة جيدة للاستفادة منهم في مشاريع اقتصادية ونقدية حالية من أجل توفير خبرات قادرة على كبح إجراءات النظام في المجالين النقدي والإقتصادي.

هـ ـ العمل على إنشاء إطار مؤسسي يُعنى بالإجراءات المالية والنقدية الخاصة بالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام. لأن أي قرار مالي نقدي لا بد وأن يصدر عن مؤسسة متخصصة يمكنها متابعة عملها مابعد الأسد. ومن الممكن ضم الموظفين المسرّحين الموجودين خارج سورية للاستفادة من خبراتهم.

الملحق رقم (1).

التشريعات الصادرة المتعلقة بالسياسة النقدية خلال عام 2011

- المرسوم التشريعي رقم (21) لعام 2011 المتضمن تعديل قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002، الذي أجاز لمصرف سورية المركزي، بناءً على تمتعه بالاستقلالية في تنفيذ السياسات النقدية وفي سبيل تحقيق مهامه وأهدافه، القيام بما يلي:
  - العمل في الأسواق المالية بالشراء والبيع الفوري أو الآجل أو الإقراض أو الاقتراض أو باتفاقات إعادة الشراء.
  - إصدار الأوراق المالية الحكومية بصفته وكيلاً عن وزارة المالية.
  - إصدار وتداول شهادات الإيداع، الأدوات والمشتقات المالية التقليدية والإسلامية ودفع العوائد المناسبة عليها.
  - تقديم تسهيلات الإقراض من خلال إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء مع المصارف والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع والخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة.
  - القيام بعمليات تسهيلات الإيداع للمصارف والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع والخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة، ودفع العوائد المناسبة عليها.
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5938) تاريخ 2011/5/2 القاضي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 5%،وذلك بهدف تأمين استقرار القطاع المالي والنقدي وتمكينه من مواجهة أي حركة سحوبات محتملة، مع إمكانية تخفيض هذا المعدل بالنسبة للجزء من ودائع المصرف الموجه لتمويل المشاريع الاستثمارية والسياحية والمشاريع الخضراء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5937) تاريخ 2011/5/2 المتضمن رفع أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل بمقدار نقطتين مئويتين من[5-7%]±2% إلى [7-9%]±1%، وتخفيض هامش الحركة بمقدار نقطة مئوية واحدة، مع الحفاظ على فارق 2% بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل.
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5936) تاريخ 2011/5/2 القاضي بالسماح للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بيع الأشخاص الطبيعيين السوريين ولمرة واحدة فقط (دولار أمريكي أو يورو)، مبالغ مختلفة تصل إلى 120 ألف دولار شريطة أن يتم إيداع قيمة القطع الأجنبي لدى المصرف نفسه بحساب ودائع لآجال مختلفة.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (744) تاريخ 2011/2/8 القاضي بالسماح للمصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة بيع المواطنين السوريين (ومن في حكمهم) العملات الأجنبية لتغذية حسابات بطاقة أو بطاقات دفع عالمية مقابل تسديد القيمة المقابلة بالليرات السورية ويتم استخدام هذه البطاقات داخل الاقتصاد الوطني وخارجه.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (442) تاريخ 2011/3/29 المتضمن اعتماد التعليمات التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم (2647) تاريخ 2011/2/22 المتضمنة إلزام مؤسسات الطيران المرخصة ببيع بطاقات السفر بالليرات السورية للسوريين وعائلاتهم وللعرب المقيمين وبالعملة الأجنبية للعرب غير المقيمين.